

الجيش الليبي يقصف الميليشيات شرق طرابلس

وقال المشير خليفة حفتر الثلاثاء في حوار لصحيفة "انديبندينت" البريطانية إنه سيمضي قدما في الحرب إلى حين تحرير طرابلس من الميليشيات، مضيفا "سندخل العاصمة... عاجلا وليس آجلا".

وجدد حفتر حديثه عن أن القتال الذي تخوضه قواته هو حرب ضد "المجموعات الإرهابية والميليشيات، التي هاجمت طرابلس وسيطرت على مناحي الحياة فيها".

وقال المشير خليفة حفتر في ما يخص مؤتمر برلين "لا نعلم حتى الآن ما هي أجندة هذا المؤتمر"، لكنه اضاف "كل المؤتمرات السابقة فشلت بسبب إهمال مسألة القضاء على الإرهاب، وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها، واعتقدوا أن مجرد الجلوس إلى طاولة مفاوضات وإصدار اتفاق، سيؤديان إلى الحل، ثم سرعان ما يكتشفون أن الاتفاق هو حبر على ورق فقط".

من جهتهما يتمسك كل من رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، الإخواني خالد المشري، بضرورة استمرار القتال ضد قوات الجيش الليبي.

من جهتهما يتمسك كل من رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، الإخواني خالد المشري، بضرورة استمرار القتال ضد قوات الجيش الليبي.

استهداف جديد لمواقع تمرکز الميليشيات يأتي بعد سيطرة الجيش الليبي على مشروع الهضبة

وفي سياق متصل، كشف رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا أحمد حمزة، عن حصيلة ضحايا الاشتباكات الدائرة بمحيط العاصمة طرابلس بين قوات حكومة الوفاق وقوات ما يسمى بالجيش الوطني الليبي.

وقال حمزة، في تدوينة نشرها على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك "حصيلة ضحايا الاشتباكات الدائرة بمحيط العاصمة طرابلس منذ بدايتها في أبريل الماضي وحتى الآن، بلغت 2431 قتيلا، من بينهم 19 مدنيا (منهم 22 عنصرا طبيا و36 سيدة و38 طفلا) و7585 جريحا حالتهم تتراوح بين البسيطة والمتوسطة".

واستند رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا في ذلك إلى مصادر طبية بعدد من المستشفيات، من بينها، غريان العام ومصراة العام والأزهر وترهونة والمستشفى الميداني في تاجوراء.

طرابلس - يواصل الجيش الليبي تكبيد الخسائر للميليشيات التابعة لحكومة الوفاق في مناطق عدة بمحيط العاصمة طرابلس في إطار تنفيذ أوامر المشير خليفة حفتر الذي قال الثلاثاء إن "الحرب لن تنتهي إلا بتحريص طرابلس".

ونفذ في هذا الصدد سلاح الجو التابع للجيش الليبي الجمعة ضربات جوية استهدفت مواقع تمرکز الميليشيات الداعمة للمجلس الرئاسي في عدة مناطق شرق العاصمة الليبية طرابلس.

وأكد المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة على صفحته الرسمية بموقع فيسبوك، أن الجيش الليبي تمكن من توجيه ضربات جوية مكثفة استهدفت الجمعة تمرکز الميليشيات في مناطق في الزطارنة وغوط الرمان وتاجوراء والسواني.

وبحسب المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة، تاتي هذه العملية العسكرية الجديدة بعدما تمكن الجيش الليبي مؤخرا من نصب كمين للميليشيات في محور صلاح الدين أسفر عن سقوط أكثر من 30 قتيلا من الميليشيات بعد إيهامهم بانسحاب القوات وتراجعها.

كما تمكنت القوات التابعة للجيش الليبي من السيطرة على "مشروع الهضبة" جنوبي وسط طرابلس، بعد السيطرة على معسكر اليرموك، كما سيطرت بالكامل على منطقة العزيزية.

وتدور المعارك الميدانية مؤخرا في منطقة صلاح الدين وهي آخر ما تبقى للميليشيات التي تخوض آخر محاولاتها لوقف زحف قوات الجيش الليبي على مناطق الأربعة شوارع (السويحلي) وطريق النهر الصناعي.

وكان المتحدث باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماوي قد أعلن خلال مؤتمر صحفي الأربعاء أن "هناك انسحابا لكثير من عناصر الميليشيات الإرهابية من عدة مناطق في محيط العاصمة الليبية طرابلس".

وأضاف المسماوي "أي هدف وأي قوة وأي تهديد أمني بهذه المنطقة سيواجه بنيران القوات المسلحة بشكل مباشر".

مشيرا إلى أن القوات البرية الليبية قادت عمليات ساعدت في القضاء على رؤوس الميليشيات خارج العاصمة طرابلس.

وأكد أن آخر ما تبقى من الميليشيات في طرابلس يحاول تجنيد شباب في البلديات المحيطة بطرابلس باستخدام المال لكنه لم ينجح في ذلك.

وتتواصل هذه التطورات الميدانية والعسكرية في الوقت الذي تسعى فيه برلين إلى عقد مؤتمر هدفه تحقيق توافقات بين الفرقاء الليبيين، وسط انقسامات داخلية حادة بشأنه.

تونس تبدأ رحلة البحث عن رئيس حكومة من خارج حركة النهضة

رفض الأحزاب يدفع الحركة للتفكير في أسماء بديلة تكون محل رضا الجميع



النهضة تراجع حساباتها

حزبهم. وأكد رئيس المجلس التأسيسي في فترة حكم "الترويكا" على أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة "تفرض على جميع الأحزاب التواضع فالكمل أقل ولا شرعية مطلقة لأي طرف، ولا بد، وفي إطار مستلزمات الدستور، من الكف عن تعطيل سير الدولة فالوضع لا يتحسّن المزيد من التراخي. عندها ننطلق في إنجاز ما تتطلبه المرحلة المقبلة".

ويذهب البعض إلى التأكيد على أن حركة النهضة لم يعد لديها أي خيار تناور به في مستقبل الأيام لدى التشاور حول الحكومة المقبلة سوى القبول بمقترحات الأحزاب التي ستسارحها الحكم وخاصة مراعاة تقبل المنظمات الوطنية الكبرى وعلى رأسها اتحاد الشغل للأسماء التي سيتم اقتراحها لتشكيل الحكومة الجديدة.

وتشير الكواليس إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل لن يرفع الفتوى في وجه مصطفى بن جعفر لتقلد منصب رئيس الحكومة لكونه محل رضا من قبل الأحزاب يمينيا ويسارا وكذلك نفس الشيء ينطبق على الحبيب كراولي الذي تم تداول اسمه في الفترة الأخيرة على أنه من بين مقترحات الأسماء التي قدمها الأمين العام للمنظمة الشغلية نورالدين الطوبوي إلى حركة النهضة في مشاورات ثنائية جانبية وغير رسمية في الأسابيع القليلة الماضية.

إثر ما أدلى به لطفي زيتون القيادي في حركة النهضة والذي قال ليل الخميس في تجديده لمواقفه إنه "يرفض أن يكون رئيس الحكومة المقبلة من داخل حركة النهضة" ويأتي ذلك بعدما قال في السابق إن "رئيس الحكومة يجب أن يكون شخصية سياسية كبيرة مقبولة داخليا وخارجيا".

وأشار زيتون في تصريحات إعلامية محلية إلى أنه من الخطأ استثناء الحزب الدستوري الحر وقلب تونس (الحزبان محسوبان على النظام القديم) وإلى أنه لم يكن موافقا على هذا الأمر في الحركة. وتابع قائلا "من هي حركة النهضة حتى لا تتشاور مع ممثلي جزء من الشعب التونسي مهما اختلفنا معهم سياسيا. ومن هم حتى يرفضون توليها (حركة النهضة) رئاسة الحكومة".

وربط المتابعون لتطورات مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، كلام لطفي زيتون بالرسالة التي توجه بها مصطفى بن جعفر صبيحة الجمعة تحت عنوان "إنها فرصة تاريخية فلنتجنب أخطاء الماضي".

ودعا بن جعفر إلى "القطع مع منطق الإقصاء والكرهية والتفرقة، منطق الألام (رجال النظام السابق) والخوانجية (الإخوان)" وهو تصور يتطابق مع رؤى بعض قيادات النهضة المخالفين لأراء الغنوشي والداعين إلى أن يكون رئيس الحكومة من خارج

الكفاءة لتشكيل الحكومة. وقبل البدء الرسمي في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، تمسكت حركة النهضة بوجود أن يكون رئيس الحكومة المقبلة من داخلها، حيث تم تداول اسم زعيمها راشد الغنوشي وكذلك قيادات نهضوية أخرى منها زياد العذاري وعبد الحميد الجلاصي لشغل منصب رئيس الحكومة.

ورفضت جل الأحزاب المعنية بالدخول في الحكومة خلال هذا الأسبوع، تصورات النهضة، لتقدم مجددا مقترحات أخرى منها "حكومة إقفاذ" عبر حزب التيار الديمقراطي و"حكومة الرئيس" التي اقترحتها حركة الشعب وأخيرا حكومة مصلحة وطنية واقترحتها حزب تحيا تونس الذي يقوده رئيس الحكومة الحالية يوسف الشاهد.

وعلى ضوء هذا الرفض، تشير الكثير من التسريبات إلى أن حركة النهضة بدورها قد بدأت تتخلى شيئا فشيئا عن تمسكها بقيادة الحكومة القادمة وإلى أنها تنظر الآن في بعض الأسماء المقترحة من خارجها وعلى رأسها مصطفى بن جعفر الرئيس السابق للبرلمان التونسي في فترة حكم "الترويكا" التي قادتها النهضة من 2011 إلى 2014 وكذلك اسم الخبير الاقتصادي الحبيب كراولي والمعروف بقربه من النهضة. وتأكدت هذه التصورات، على

بعدما أجمعت جل الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة الجديدة في تونس وفق ما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية، على وجوب أن يكون رئيس الحكومة المقبلة من خارج حزب حركة النهضة، تحوّل الحديث في الساحة السياسية التونسية إلى تداول بعض الأسماء التي يمكن أن تكون قادرة على شغل هذا المنصب، وتكون محل رضا مختلف الأحزاب والمنظمات الوطنية لتقود البلاد في المرحلة القادمة.

تونس - حسمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس الجمعة، أمر الانتخابات التشريعية بإعلانها في ندوة صحافية عن النتائج النهائية التي لم تتضمن أي مفاجأة تذكر في ما يتعلق بترتيب الأحزاب الفائزة بمقاعد برلمانية.

وجاءت النتائج التي قدمتها هيئة الانتخابات متطابقة مع ما صدر من أحكام قضائية أعلنت عنها المحكمة الإدارية في الأسبوع الماضي، وبهذا الإعلان أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لتشكيل الحكومة الجديدة، ليكلف بعد ذلك رئيس الجمهورية قيس سعيد في غضون أسبوع حركة النهضة صاحبة الكتلة البرلمانية الأكبر برصيد 52 مقعدا بتشكيل الحكومة.

وستكون النهضة بصفتها الحزب الفائز في الانتخابات مطالبة باختيار الشخصية التي سترشحها لتولي رئاسة الحكومة في الأيام القادمة. ومن ثمّة تقدم مقترحها إلى رئيس الجمهورية ليكلفها رسميا قبل موفى الأسبوع القادم (قبل 15 نوفمبر تقريبا) بتشكيل الحكومة.



ويعد ذلك ينطلق من الناحية الدستورية أجل الشهر الذي سيكون خلاله رئيس الحكومة المكلف مطالبا قبل 15 ديسمبر تقريبا بتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان لتعرض برنامج عملها وتتل نقية المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه (109 أصوات) وإن لم تتلق ثقة البرلمان، يكلف بعد ذلك الرئيس قيس سعيد الشخصية التي يرى فيها

أنصار الانتخابات الرئاسية في الجزائر يفشلون في حشد الشارع

للاستحقاق، المعلن عنهم من طرف السلطة المستقلة للانتخابات في بحر الأسبوع الماضي، صدمة قوية للشارع الجزائري، بمن فيهم قطاع عريض ممن كانوا يروجون لنيار المخرج الانتخابي للأزمة، بسبب انحدار هؤلاء جميعهم من نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما يؤكد مخاوف توظيف السلطة الحالية للانتخابات من أجل تجديد النظام لا غير.

وفيما عبر العديد من الناشطين عن اعتذارهم للجزائريين عن دعمهم لخيار الانتخابات في شكلها الحالي، راجع آخرون مواقفهم وتصوراتهم، واعتبروا الأمر مجرد خديعة اكتشفت، بعدما تأكد لهم أن جميع النتائج ستؤدي إلى رئيس جديد من النظام القديم.

وجزم الناشط توفيق ديزاز، في تسجيل صوتي له، على أن "الانتخابات الرئاسية ستكون مزورة، وأن بوادر التزوير تجلت من المرشحين النهائيين لخوض غمار الاستحقاق، وأن الشعب الجزائري مدعو للعودة إلى الحراك الشعبي بقوة وتجاوز خلافاته لتفني السلطة عن موقفيها، لأن مصير البلاد في خطر".

ولفت المتحدث، الذي انخرط في وقت سابق في حملة الخيار الانتخابي، إلى أننا ندعنا بالشعارات الزائفة والريانة، وخطاب الوطنية الذي تزعمه قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، وأن ظهرت حقيقة ونوايا السلطة".

وتنظم من أجل التنديد بخارطة طريق "سائت إيجيديو"، التي اتفق عليها أكبر الفاعلين في المشهد السياسي آنذاك، من أجل حلحلة الأزمة الدومية آنذاك. وشكلت هوية المرشحين الخمسة



جدل متواصل حول الانتخابات الرئاسية

أعادت هذه المسيرات المحتشمة، سيناريو منتصف تسعينات القرن الماضي، لما كانت السلطة تدعم وتنظم في الخفاء ما كان يعرف بـ"المسيرات العفوية"، التي كانت

حشد الشارع، مقارنة بما حققه الحراك الشعبي في مسيراته الأسبوعية، مما وضع الاستحقاق الرئاسي في مازق جديد بعدما ظهر في فوب الخيار الذي لا يحظى بقبلة الشارع.

حتمي للأزمة، بالعديد من مدن البلاد على غرار تلمسان وبسكرة ووادي سوف وسطيف، إلا أن الحضور المحتشم والعزلة التي ظهر بها هؤلاء، أكدت فشل السلطة في استعادة التوازن الشعبي على الميدان.

وأجمعت مصادر محلية متطابقة، على أن مسيرات دعم الانتخابات منيت بفشل ذريع، لكونها لم تحظ إلا بحضور بعض العشرات من المواطنين، وبأن الجهات المنظمة فشلت في عمليات الحشد الشعبي لخيارها، مما يؤكد عمق المازق الشعبي الذي يهدد الانتخابات الرئاسية القادمة.

وأبرزت مصادر مطلعة، لـ"العرب"، بأن ولاية الجمهورية (المحافظون)، توصلوا بتعليمات فورية من أجل تنظيم مسيرات شعبية في مختلف المدن والولايات، وتسخير كافة الإمكانيات اللوجيستية والتحفيزية، من أجل استعادة التوازن الشعبي على الأرض، وإعطاء الانطباع للرأي العام بأن الموعد الانتخابي له معارضون ومؤيدون وأن تقاليد الديمقراطية تعطي الجميع حق التعبير وممارسة حقوقه السياسية. وذكرت مصادر "العرب"، أن جهات محسوبة على السلطة في الإدارة وفي المجالس المنتخبة وبعض المؤسسات المحلية، سخرت إمكانيات النقل والغذاء وحتى المصروف اليومي، لتنظيم المسيرات المذكورة، إلا أنها فشلت في

صابر بليدي

الجزائر - تحول الشارع الجزائري

إلى ساحة لاستعراض العضلات بين الراضين للانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري، وبين المؤيدين لها، فمع مرور تسعة أشهر على بداية الانتفاضة الشعبية التي استحوذت على الميدان، وتحاول السلطة استعادة المبادرة بالإيعاز إلى أنصارها للتحرك إلى الشارع لدعم الاستحقاق الرئاسي.

وفشل المؤيدون للانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة في 12 ديسمبر القادم، في الدفاع والترويج للمخرج الانتخابي للأزمة التي تتخبط فيها البلاد منذ قرابة العام، حيث لم ينجح أنصار الاستحقاق الرئاسي في حشد الشارع بغية خلق توازن ميداني مع الراضين لها.

وظهر أنصار الانتخابات الرئاسية والمؤيدون لمقاربات السلطة في الذهاب للموعد المذكور، في جموع قليلة ومعزولة بعدد من المدن ومحافظات البلاد، مما زاد من مازق الاستحقاق نفسه، حيث ظهر هؤلاء في ثوب الأقلية الشعبية التي لا تعبر عن رأي الشارع، مما يطعن في شرعية الرئيس القادم للبلاد مبكرا. وانتظمت العديد من المسيرات الشعبية المؤيدة للاستحقاق الرئاسي، ولطروحات قيادة المؤسسة العسكرية في فرض الانتخابات الرئاسية كمخرج